



Journal of

STEPS

for Humanities and Social Sciences

Volume 1 | Issue 3

Article 40

Suggested model to measure the governance of banks in accordance with the corporate governance guide for banks issued by the Central Bank of Iraq and employ them in fulfilling social responsibility: An applied study in a sample of private banks listed in the Iraq Stock Exchange

Ali Mohammed Jaber Aboalriha

Jaber Bin Hayyan Medical University Najaf, Iraq, ali.aboalriha@jmu.edu.iq

Walla Mueen Kagem Fakhuruldeen,

University of Furat AlAwsat Najaf, Iraq

Follow this and additional works at: <https://www.steps-journal.com/jshss>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), [Business Commons](#), [Education Commons](#), [Law Commons](#), and the [Political Science Commons](#)



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial-No Derivative Works 4.0 International License](#).

Recommended Citation

Aboalriha, Ali Mohammed Jaber and Fakhuruldeen,, Walla Mueen Kagem (2022) "Suggested model to measure the governance of banks in accordance with the corporate governance guide for banks issued by the Central Bank of Iraq and employ them in fulfilling social responsibility: An applied study in a sample of private banks listed in the Iraq Stock Exchange," *Journal of STEPS for Humanities and Social Sciences*: Vol. 1 : Iss. 3 , Article 40.

Available at: <https://doi.org/10.55384/2790-4237.1102>

This Original Study is brought to you for free and open access by Journal of STEPS for Humanities and Social Sciences (STEPS). It has been accepted for inclusion in Journal of STEPS for Humanities and Social Sciences by an authorized editor of Journal of STEPS for Humanities and Social Sciences (STEPS).

انموذج مقترح لقياس حوكمة المصارف وفق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من البنك المركزي العراقي وتوظيفها في الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

م.م ولاء معين كاظم فخر الدين

*م.م علي محمد جابر ابو الريحه

تاريخ القبول: 2022/08/12

تاريخ الاستلام: 2022/03/03

المستخلص.

ان اصدار دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف من قبل البنك المركزي العراقي يعد من اهم الخطوات التنظيمية لقطاع المصارف وضماناً لتطبيق أفضل الممارسات للإدارة التنفيذية في المصارف وضماناً لحقوق الأطراف المتفاعلة مع المصرف وتعد خطوة مهمة لمواكبة المتطلبات العالمية لجذب وتشجيع الاستثمار ففي الفترة سابقة لإصدار الدليل كانت المصارف تعمل وفق أنظمة وتشريعات محلية كقانون الشركات وقانون المصارف وهذه التشريعات تعد وافقة للمتطلبات المحلية فقط وليست الدولية.

ان الانموذج المطبق في عينة البحث هو مستخلص للفقرات التي تعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة والتي استخرجت من الدليل والقوانين المذكورة والتي تنظم عمل المصارف حيث تم توصل الى 50 فقرة وزعت الى أربعة محاور، النتائج التي تم التوصل اليها هي نسب جيدة بالنسبة للمصارف العراقية ونشاطها المحدود.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المصارف، مبادئ الحوكمة، دليل الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية، البنك المركزي العراقي.

* مدرس مساعد، رئاسة جامعة جابر بن حيان الطبية، العراق

ali.aboalriha@jmu.edu.iq

2790-4237/© 2022 Golden STEPS Ltd. This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>)

Suggested model to measure the governance of banks in accordance with the corporate governance guide for banks issued by the Central Bank of Iraq and employ them in fulfilling social responsibility: An applied study in a sample of private banks listed in the Iraq Stock Exchange.

*Ali Mohammed Jaber Aboalriha, *Jaber Bin Hayyan Medical University Najaf, Iraq*

Walla Mueen Kagem Fakhuruldeen, *Faculty Technical College Administrative/Kufa, University of Furat AlAwsat Najaf, Iraq*

Received: 03/03/2022

Accepted: 12/08/2022

Abstract

The issuance of the Corporate Governance Guide for banks by the Central Bank of Iraq is one of the most important organizational steps for the banking sector and to ensure the application of best practices for executive management in banks and to guarantee the rights of the parties interacting with the bank. It is an important step to keep pace with global requirements to attract and encourage investment. Local regulations and legislation, such as the Companies Law and the Banking Law, and these legislations are in compliance with local requirements only and not international ones.

The model applied in the research sample is an extract of the paragraphs that work to implement the principles of governance, which were extracted from the aforementioned guide and laws that regulate the work of banks, where 50 paragraphs were reached and distributed into four axes, the results reached are good ratios for Iraqi banks and their limited activity.

Keywords: Bank governance, governance principles, governance guide, social responsibility, Central Bank of Iraq.

ان إدارة الشركات كانت تستغل سلطتها لصالحها الشخصي اما لغرض الحصول على مكافآت وحوافز او لغرض البقاء على السلطة وكل هذا من خلال الإفصاح عن بيانات غير صحيحة لا تعكس واقع ملكية وأداء الشركة وفيما بعد تم استغلال هذا النوع من الإفصاح في أمور أخرى كالحصول على قروض من جهات خارجية والعمل على كسب رضا المستثمرين مما أدى الى وصول نقطة انهيار لهذا الشركات و اعلان افلاسها بالتالي انعدمت الثقة بين الإدارة والمستثمرين.

ظهرت الحوكمة كخطوات واجبة الاتباع ومفروضة على الإدارة من قبل المستثمرين لخلق بيئة آمنة لهم وتعمل على إعادة زرع الثقة بينهم وأيضاً ضمان لحقوق جميع الأطراف المتفاعلة مع الشركات وابعاد الشبهة من على اداراتها والوفاء بالمسئولية الاجتماعية.

ان المصارف تعد من القطاعات ذات الأهمية للدول كونها تعمل على تسيير اقتصاديات الدولة وتجذب الاستثمار المحلية والأجنبية عن طريق إضفاء السمعة الجيدة لاقتصاد الدولة وقطاعات الاعمال فيحدث ذلك من خلال اتباع لضوابط وتعليمات تضمن حقوق المساهمين وكل الأطراف المتفاعلة ويمكن على تطبيق كل هذا عند تطبيق لمبادئ الحوكمة للمصارف سواء كانت محلية ام دولية، يعد دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من البنك المركزي العراقي خطوات ذات أهمية كبرى لانتعاش اقتصاد العراق والمساهمة الفعالة في مواكبة المتطلبات العالمية لتنظيم بيئة الاعمال و العمل على دخول مصارفنا في اقتصاديات دولية و استثمارات اجنبية وتنافس المصارف الأجنبية.

1.1 أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- 1- أهمية تطبيق دليل الحوكمة المؤسسة للمصارف وضرورة اتباعها من قبل المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كون الحوكمة يعتبر ضمان لحقوق كل الأطراف المتفاعلة مع المصرف وبالأخص المساهمين وأيضاً يعد مؤشر على مواكبة التوجهات العالمية في قطاع الاعمال وهذا من اوليات اعمال المصارف.
- 2- توضيح العلاقة الوثيقة بين الحوكمة المؤسسية للمصارف ومسئولية المصارف الاجتماعية كأداة لإعادة زرع الثقة بين إدارة المصارف والأطراف المتفاعلة معهم.

1.2 أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة الى إعطاء النظرة الشاملة عن كل من حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية وأيضا بإعداد دليل خاص بقياس حوكمة المصارف بالاعتماد على دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من البنك المركزي العراقي فهذا الدليل يعتبر من اهم المؤشرات لوجود مسئولية اجتماعية متبعة من قبل المصرف للأطراف المتفاعلة معه.

1.3 مشكلة الدراسة.

تكمن مشكلة البحث في عدم اتباع المصارف لقواعد الحوكمة المتضمنة في دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من البنك المركزي العراقي وهذا الفراغ يسهل عملية التلاعب بالأعمال من قبل الإدارة والرجوع الى المربع الأول ويمكن إضافة الى ذلك ان دليل الحوكمة يعد كخطة طريق لعمل المصارف تضمن تحقيق المسئولية الاجتماعية فعدم اتباعها هو ضرر لحقوق الأطراف المتفاعلة مع المصرف وهذا ما دفعنا ل طرح المشكلة التالية:

(هل تطبيق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف يساهم في الوفاء بالمسئولية الاجتماعية؟)

1.4 فرضية البحث.

للبحث فرضية رئيسية ومفادها:

(يمكن قياس درجة اتباع المصارف ل دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من البنك المركزي العراقي)

1.5 الحدود الزمانية والمكانية.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الأنموذج المشتق من دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من البنك المركزي العراقي بالاعتماد على البيانات الازمة لسنة 2020 وذلك لتوفرها وعدم جهوزية بيانات سنة 2021 عند اعداد البحث وسنة 2020 يعد تاريخ ما بعد اصدار الدليل.

الحدود المكانية: تم تطبيق الانموذج المذكور أعلاه في عينة من المصارف العراقية الاهلية والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2. الحوكمة المؤسسية.

2.1 مفهوم الحوكمة.

تم تعريف الحوكمة من قبل منظمة

تم تعريف الحوكمة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والتي تعتبر الراعية الرسمية والمتبني لموضوع الحوكمة بانها مجموعة من الضوابط التي تراعي العلاقات بين إدارة الشركة وحملة الأسهم (3 : OECD 2004) .

تم تعريفها أيضا على انها المقومات التي تعمل على ضمان حقوق المساهمين وعدم استخدام اموالهم لتحقيق مصالح الإدارة وتعمل على توفير الشفافية في الإفصاح عن البيانات المحاسبية بتطبيق معايير المحاسبية والافصاح عن القوائم المالية المحاسبية (بيبي واخرون ، 2021 : 10) .

تم تعريفها أيضا بانها مجموعة من الإجراءات التي تؤكد للمستثمرين بحقيقة الأرباح المعلن عنها (براح ، 2021 : 27)

تم تعريفها أيضا بانها مجموعة من القوانين و الإجراءات التنظيمية لإدارة الشركة التي تقلل تعارض المصالح بين الإدارة و المساهمين وهي بمثابة خطة طريق لمتابعة أداء الشركة (أيوب وزين العابدين ، 2021 : 40) .

تم تعريفها في دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من البنك المركزي العراقي هي مجموعة من الانظمة الشاملة التي تحدد العلاقات بين مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية للمصرف وحملة الأسهم و أصحاب المصالح الأخرى ويوجه مجلس الإدارة في المصرف ويراقب انشطته و يعمل على: (دليل الحوكمة المؤسسية، 2018 : 3)

- تحديد الاستراتيجيات.
- إدارة المخاطر في المصرف
- تنظيم اعمل وأنشطة المصرف
- التوازن بين الإدارة والأطراف المتفاعلة.
- تطبيق القوانين والتعليمات.
- ضمان الشفافية في الإفصاح.

2.2 اهداف الحوكمة.

ان تطبيق الحوكمة يضمن توفر الأهداف التالية: (فتحية و الصاوية ، 2021 : 13)

1- تحسين أداء الشركة.

2- فرض الرقابة على أداء الشركة.

3- زيادة ثقة المستثمرين.

4- الشفافية في الإفصاح.

ويضيف الى ذلك : (مطلاوي ، 2021 : 18)

- 5- ضمان تطبيق المعايير المحاسبية.
- 6- ضمان تطبيق القوانين والتعليمات.
- 7- اتخاذ قرارات مالية وإدارية مدروسة.

2.3 خصائص الحوكمة.

يمكن تحديد خصائص الحوكمة كالتالي: (سفيان و الازهر، 2020 : 200)

- 1- الانضباط: العمل على تطبيق اخلاقيات السلوك المهني.
- 2- الشفافية: الإفصاح عن واقع أداء وملكية الشركة.
- 3- الاستقلالية: ابعاد الضغوطات والمصالح الشخصية عند اتخاذ القرارات.
- 4- المساءلة: إمكانية تقييم وتقويم أداء الشركة.
- 5- المسؤولية الادارية: تحديد واجبات الإدارة اتجاه الأطراف المتفاعلة مع الشركة.
- 6- العدالة: التعامل بشكل متساوي مع كافة الأطراف المتفاعلة مع الشركة.
- 7- المسؤولية الاجتماعية: احترام حقوق جميع الأطراف المتفاعلة مع الشركة.

2.4 الأطراف المعنية بالحوكمة.

تم تحديد الأطراف المعنية بالحوكمة داخل الشركات وهي: (بدر الدين و علاء الدين، 2021 : 16)

- 1- المساهمين: وهم أصحاب رأس المال في الشركة والذي يرغبون بالحصول على الأرباح.
- 2- مجلس الإدارة: وهم الذي يمثلون المساهمين وأصحاب السلطة في اختيار الإدارة التنفيذية.
- 3- الإدارة: وهي الجهة المسؤولة عن أداء الشركة.
- 4- أصحاب المصالح: وهم اطراف أخرى ذات علاقة بالشركة كالدائنون والمقرضون و الموظفين.

2.5 مسببات ظهور الحوكمة.

يمكن تلخيص اهم مسببات ظهور الحوكمة كالتالي: (عبد المجيد ، 2021 : 20-22)

- 1- انفصال الملكية عن الإدارة.
- 2- الازمات المالية العالمية والمحلية.
- 3- فضائح الاحتيال والاختلاس لإدارة الشركات.
- 4- العولمة.
- 5- خصخصة الشركات.
- 6- استحواذ الشركات.
- 7- متطلبات وعوامل اقتصادية.

2.6 مبادئ الحوكمة.

تم تحديد مبادئ الحوكمة من قبل منظمة OECD كالتالي : (OECD , 2004)

- 1- حقوق المساهمين.
- 2- المعاملة المتساوية للمساهمين.
- 3- أصحاب المصالح.
- 4- الإفصاح والشفافية.
- 5- مسؤوليات مجلس الإدارة.
- 6- اطار فعال لحوكمة الشركات.

2.7 دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من البنك المركزي العراقي.

اصدر البنك المركزي في عام 2018 دليل خاص بحوكمة المصارف مواكبةً للتطورات الدولية و متطلبات الدخول في الأسواق العالمية و ضماناً لتطبيق افضل الممارسات في القطاع المصرفي عن طريق إرساء وتطبيق مبادئ الحوكمة و احداث التغييرات الهيكلية و التشريعية والرقابية التي تهدف الى الحد من المخاطر الذي تتعرض لها المصارف لذا فان تطبيق هذا الدليل هو سبب مقنع للتعامل المستمر مع المصرف و ضمان لحقوق الأطراف المتفاعلة (دليل الحوكمة المؤسسية، 2018: 1).

يتضمن الدليل من 24 مادة وموزعة على 6 اقسام وكالتالي:

- 1- الإطار العام للدليل (مادة 1 و 2)
- 2- الإطار العامل لمجلس الإدارة (مادة 3 حتى 9)
- 3- الهيئة الشرعية (مادة 10 و 11)
- 4- اللجان (مادة 12 و 13)
- 5- الإدارة التنفيذية (مادة 14 و 15)
- 6- التشكيلات الأساسية لتحقيق الرقابة والشفافية والافصاح (مادة 16 حتى 24)

3. المسؤولية الاجتماعية.

3.1 مفهوم المسؤولية الاجتماعي.

ان المسؤولية الاجتماعي هي من المفردات الموازية لاخلاقيات المهنة حيث باختصار تعني الية التمييز بين الشيء الصحيح عن الخطأ (الثابت، 2021: 510).

وتعني أيضا التزام الشركة بالمبادئ الأخلاقية للحفاظ على البيئة و احترام المجتمع والعمل على تحقيق الرفاهية بخلق فرص العمل و المساهمة على التنمية الاقتصادية بمراعاة حقوق أصحاب المصالح. (omar , 2020 : 55)

بينما عرفتها منظمة ISO بانها مسؤولية المنظمة اتجاه اثر القرارات و نتائجها على المجتمع والبيئة وضمن اتباع قواعد السلوك المهني والشفافية في الاعمال التي تحقق التنمية المستدامة و الاخذ بالاعتبار حقوق الأطراف المعنية و القوانين والتعليمات (قدرى ، 2014 : 33).

3.2 ابعاد المسؤولية الاجتماعية

ان المسؤولية الاجتماعية لها أربعة ابعاد (carol, 1991 : 43):

- 1- بعد اقتصادي.
 - أ- العمل على انتاجية عالية وتحقيق الربحية.
 - ب- توفير فرص العمل وتعظيم دخل العاملين.
 - ج- تقدم تقني لتطوير المجتمع.
- 2- بعد قانوني.
 - أ- الالتزام بالقوانين والتعليمات.
 - ب- الالتزام ببنود العقد بين الإدارة والمستثمرين.
- 3- بعد اخلاقي.
 - أ- الالتزام بقواعد السلوك المهني.
 - ب- الابتعاد عن ظلم شرائح المجتمع والأطراف المتفاعلة.
- 4- بعد اجتماعي.
 - أ- التحفيز على الاعمال التطوعية كالهبات والمساعدات.
 - ب- العمل على الحد من الامية.
 - ج- الوقاية من الامراض.

4. الجانب العملي.

ان النظام المصرفي في العراق مرة بمراحل متعددة حتى وصل ما عليه الان، ومن اهم هذه المراحل سنلخصها في الجدول التالي:

الجدول (1) نبذة تاريخية عن القطاع المصرفي في العراق

المرحلة	الفترة	التفاصيل
الأولى	1868-1935	تميز بفتح المصارف الاجنبية بفروع تابعة لها في العراق وأقدم البنوك حينذاك (البنك العثماني، البنك -لشركي البريطاني وبنك الشاهنشاه الإيراني)
الثانية	1935-1964	في عام 1935 تم تأسيس مصرف الصناعي وفي عام 1941 ام تأسيس مصرف الرافدين كمصرف التجاري العراقي و في عام 1947 تم تأسيس البنك المركزي العراقي ومن ثم تبعتها تأسيس 15 مصرف اهلي خاص عراقي حتى عام 1964 لذا تم تسمية هذه المرحلة " مرحلة الصيرفة العراقية "
الثالثة	1964-2003	وهي مرحلة السماح تم انشاء في هذه المرحلة المصارف الخاصة والمختلطة بموجب قانون البنك المركزي رقم 12 لسنة 1991 حيث تم تأسيس بموجبه 19 مصرفا خاصا حتى عام 2003
الرابعة	حتى الان -2003	تسمى مرحلة المصارف والفروع الأجنبية وهي بدأت بصور القانون رقم 94 لسنة 2003 وحتى الان شهدت فتح 17 مصرفا اجنبيا داخل العراق

المصدر: الشمري، صادق راشد، إدارة العمليات المصرفية- مداخل وتطبيقات، ط 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان 2014

كان القطاع المصرفي يعاني من عدم توفره للأحكام التشريعية الملائمة لممارسة اعماله بشكل جيد وكان التشريع الوحيد الذي يخضع اليه هو قانون البنك المركزي رقم 64 لسنة 1979 المعدل فضلا عن خضوعه لأحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1977 المعدل أي عدم توفر قانون خاص به لتنظيم نشاط اعماله حتى عام 2003 ولكن التحول الحاصل في التشريعات الخاصة بالمصارف يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- اصدار قانون البنك المركزي الجديد رقم 56 لسنة 2004 الذي يضم 69 مادة من خلالهن يضمن الاستقلالية من الناحية الإدارية والمالية.

2- اصدار قانون خاص بالمصارف رقم 94 لسنة 2004 الذي يضم 107 مادة لإجراءات التأسيس وتنظيم الاعمال والرقابة عليها.

3- اصدار قانون مكافحة غسيل الأموال رقم 93 لسنة 2004 الذي يضم 25 مادة الذي يضمن النزاهة في المعاملات.

في الوقت الحالي يتكون القطاع المصرفي من البنك المركزي العراقي إضافة الى 59 مصرف سبعة منها حكومية و25 مصرف اهلي خاص و10 مصارف أهلية إسلامية و17 مصرف أجنبي وكما مبين في الجداول التالي:

الجدول (2) أنواع المصارف في القطاع المصرفي

ت	نوع المصارف	عدد المصارف	النسبة في القطاع
1	الحكومية	6	10%
2	حكومية اسلامية	1	2%
3	الاهلية الخاصة	25	42%
4	الاهلية الإسلامية	10	17%
5	الأجنبية	15	26%
6	اجنبية اسلامية	2	3%
	المجموع	59	100%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نشرات البنك المركزي العراقي

قام الباحثان بدراسة دليل الحوكمة المؤسسة للمصارف المذكورة أعلاه واستخراج نقاط التي يتم اعتمادها لقياس نسبة تطبيق المصارف للدليل واخذاً بعين الاعتبار كل من قانون الشركات وقانون المصارف وقانون تنظيم الأسواق المالية كونهن يعملن على تنظيم الأسواق فهناك تطابق وتداخل لكل ما ذكر من قوانين مع الحوكمة حيث قام (ابوالريح 2016) باستخلاص مؤشر للحوكمة بالاعتماد على القوانين انفة الذكر في فترة قبل اصدار دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف وبرر عمله بما يلي:

(الدليل بان هذه القوانين تعمل على ضبط سوق الاعمال العراقية في ان قانون الشركات رقم 1997 المعدل لسنة 2004 وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وقانون الموقت لأسواق الأوراق المالية رقم 74 لسنة 2004 يهدفن الى تنظيم بيئة الاعمال وحماية الأطراف المتفاعلة مع الشركة وتعزيز الشفافية والإفصاح والحد من جرائم غسيل الأموال وزيادة ثقة المساهمين).

انموذج المقترح لقياس حوكمة المصارف قسم الى محاور وكالتالي:

الجدول (3) تصنيف محاور الانموذج

ت	المحور	عدد الفقرات	النسبة
1	اطار فعال لحوكمة المصارف	4	%8
2	العدالة و الانصاف للمساهمين	10	%20
3	مسؤوليات مجلس الإدارة	8	%16
4	الإفصاح و الشفافية	28	%56
	مجموع	50	%100

المصدر: من اعداد الباحثان

يتم قياس درجة الحوكمة من خلال النسبة التالية

$$\%CG = (\sum x_{ij}) / n_j * 100$$

حيث أن:

- CG% نسبة الحوكمة Corporate Governance
- n_j عدد فقرات الاجمالية للبطاقة التي هي 50 فقرة
- X_{ij} عدد الفقرات المتحققة للمصرف من البطاقة المصممة، إعطاء كل فقرة متحققة الرقم 1 والفقرة التي لم تتحقق الرقم 0 وفي النهاية يتم جمع الفقرات التي تحققت.

والجدول ادناه يوضح تفاصيل هذه المحاور وكما تم الإشارة الى القانون او التعليمات التي تنتمي اليها هذه البنود.

الجدول (4) الانموذج

ت	الفقرة	تحقق	لم يتحقق
أولاً – اطار فعال لحوكمة المصرف			
1	دليل حوكمة المؤسسة للمصرف مطبق		
2	وجود لجنة الحوكمة خاصة بالمصرف		
3	وجود دليل للحوكمة خاصة بالمصرف		
4	تم الإفصاح عن الدليل الخاص بالمصرف		
ثانياً – العدالة والانصاف للمساهمين			
1	لا تتجاوز التزامات الشركة 300% من اجمالي راس مالها		
2	يقسم رأس المال الى أسهم متساوية القيمة		
3	عدم تجاوز القروض مقدار راس مال الشركة		
4	اجتماع الجمعية العمومية مره واحده سنويا على الاقل		
5	الحد الأدنى من الراس المال في جميع الاوقات 10 مليار		

6	لا يتم توزيع الارباح في حالة تأثيره على راس المال
7	يتم توزيع الارباح بعد اطفاء نفقات التأسيس والتنظيم
8	الاحتفاظ ب 12% من اجمالي الموجودات كاحتياطي
9	الاحتفاظ برأسمال كاف وسيولة كافية لمقابلة التقلبات المستقبلية والانخفاض في قيمة النقود
10	الاحتفاظ لموجودات المتداولة 100% من المطلوبات المتداولة
ثانيا – مسؤوليات مجلس الادارة	
1	يتكون مجلس الإدارة من 7 أعضاء كحد ادنى
2	احد اعضاء مجلس الإدارة من النساء
3	يمتلك العضو على الاقل 2000 سهم من أسهم الشركة
4	ثلاثي أعضاء مجلس الإدارة من أصحاب الشهادات الجامعية
5	يجتمع مجلس الإدارة كحد ادنى 6 جلسات سنويا
6	المدقق الخارجي ليس من أعضاء مجلس الادارة
7	أعضاء مجلس الإدارة ليسوا من الموظفين في المصرف
8	مجلس الإدارة يشرف على الإدارة التنفيذية
ثالثا- الإفصاح	
1	الإفصاح عن اسم الشركة
2	الإفصاح عن رأسمال الشركة
3	الإفصاح عن فروع الشركة
4	الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة
5	يتضمن تقرير مجلس الادارة العقود المهمة
6	يتضمن تقرير مجلس الادارة الايرادات وتوزيع الأرباح
7	يتضمن تقرير مجلس الادارة رصيد الاحتياطي واستخداماته
8	يتضمن تقرير مجلس الادارة الاجور والمكافئات
9	يتضمن تقرير مجلس الادارة مبالغ الدعاية والتبرعات
10	الإفصاح عن التقارير السنوية
11	الإفصاح عن التقارير الفصلية
12	الإفصاح عن الهيكل التنظيمي
13	الإفصاح عن كبار المساهمين
14	الإفصاح عن أي معلومة جوهرية
15	الإفصاح في المواقع الالكترونية
16	الإفصاح عن القوائم المالية للمصرف
17	اتباع المعايير المحاسبية IFRS
18	تبدأ السنة المالية من 1/1 وتنتهي في 12/31

19	تخضع حسابات المصرف الى تدقيق لجنة المراجعة
21	مراقب الحسابات يدلي برأيه حول الحسابات الختامية مدى سلامة البيانات
22	الإفصاح عن تقرير مدقق الحسابات
23	الإفصاح عن المكافآت
24	أي وثيقة تصدر من الشركة يجب ان تكون مختومة وموقعه
25	وجود لجنة إدارة الخطر في المصرف
26	وجود لجنة الاستثمار في المصرف
27	وجود لجنة الائتمانية في المصرف
28	وجود لجنة تقنيات المعلومات و الاتصالات في المصرف

المصدر: من اعداد الباحثان

عند تطبيق هذا المؤشر على عينة البحث تم استخراج نسبة 78.1% كنسبة لتطبيق الحوكمة للعينة ككل و هي نسبة جيدة و النتائج بصوره فرديه لكل مصرف من مصارف العينة كانت تختلف و متذبذبة من مصرف الى اخر حيث حصل مصرف الخليج التجاري على 91% مما يدل على التزامه بالدليل الحوكمة و القوانين اكثر من غيره من المصارف و حصل مصرف التجاري على اقل نسبة و هي 60% .

عند تحليل نسب هذا الاختلاف في المصرف يمكن تحديد سبب حصوله على هذه النسبة القليلة يعود الى ان هذا المصرف لم يلتزم بالقوانين التي تخص الشفافية بالصورة المطلوبة وإخفاءه لجوانب كثيره ذات اثر على تحليل أداء المصرف و أيضا من الأسباب يعود الى ان هذا المصرف اهمل متطلبات الإفصاح المطلوبة في البيئة العراقية مما اثر هذا الإهمال بما يخص محاور الحوكمة اثر سلبا على نسبة الحوكمة للمصرف

و يجب الذكر بان من مجموع المصارف الاهلية الخاصة التي هي 25 مصرف (المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية هي 35 مصرف باستبعاد المصارف الإسلامية التي هي 10 مصارف) فقط 14 مصرف قد افصحت عن تقاريرها السنوية (تقرير مجلس الإدارة و تقرير مراجع الحسابات) ولكنها افصحت عن تقاريرها المالية فقط في موقعها الخاص او موقع سوق العراق للأوراق المالية و بالتالي يمكن الاستنتاج بان المصارف 11 الأخرى التي لم تعلن عن نتائجها المالية (في فترة تطبيق المؤشر) فأنها سوف تحصل على نسب متدنية تصل الى دون 50% من تطبيقها للدليل و للقوانين المنظمة للسوق و كانت النتائج التي حصل عليها الباحث للعينة و المصارف التي تم دراستها في الجدول التالي

الجدول (5) الحوكمة في المصارف

ت	المصرف	% الحوكمة
1	عبر العراق	84
2	الخليج	91
3	المتحد	77
4	شرق الاوسط	79
5	المنصور	84
6	الموصل	88
7	بغداد	77
8	الاتحاد	77
9	الاستثمار	81
10	سومر	84
11	اشور	77
12	اهلي	72
13	الائتمان	63
14	التجاري	60
	للعينه	78.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة جمع المعلومات ومخرجات الحاسبة Excel

5. الاستنتاجات والتوصيات

5.1 الاستنتاجات:

- 1- الحوكمة لازمة لتحسين سير عمل المصارف.
- 2- الحوكمة تنظم العلاقات بين الإدارة التنفيذية والمساهمين وتحدد صلاحيات الإدارة وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- 3- تعمل الحوكمة على جذب وتشجيع الاستثمار من خلال الاستقرار الاقتصادي.
- 4- الحوكمة ليست هدفا بحد ذاته ولكنها الوسيلة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرسومة تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.
- 5- من أهم دوافع إتباع الحوكمة هي الشفافية التي يرغب جميع الأطراف المتفاعلة بالحصول عليها
- 6- الشفافية مطلوبة في تصرفات الإدارة وكذلك في المعلومات التي تفصح عنها الشركات للجمهور.
- 7- القطاع المصرفي من أهم القطاعات العاملة في البيئة العراقية وأنشطها.
- 8- القطاع يخضع لقوانين والتشريعات العراقية منها قانون الشركات وقانون المصارف والتعليمات الصادرة من السلطات.

- 9- إن نسبة الحوكمة للعيينة المدروسة كانت 78.1% .
- 10- عند دراسة وتحليل هذه النسبة في مصارف العينة اتضح بان نسبة الإفصاح كانت 88% وهي نسبة مرتفعة ولكن هنالك قصور في الإفصاح للمصارف والسبب كان بان 64% من المصارف لم تفصح عن تقاريرها الفصلية بانتظام وهو مخالف للقوانين، كذلك عدم الإفصاح عن المعلومات الجوهرية كأثر التغيير في الأسعار على قيمة الموجودات والمخالفات القانونية.

5.2 التوصيات:

- 1- العمل على فرض الحوكمة على المصارف.
- 2- على الجهات المعنية تبني موضوع الحوكمة بجدية.
- 3- على المصارف المبادرة بإصدار مبادئ حوكمة خاصة بهم دعماً للنزاهة والشفافية.
- 4- التركيز على العدالة الاجتماعية حين اتخاذ القرارات من قبل الإدارة التنفيذية.
- 5- تحديث الدليل الصادر من البنك المركزي ليواكب التغييرات ومتطلبات السوق.

المصادر.

- [1] ابوالريحه، علي محمد، اثر الحوكمة والشفافية في تقييم أداء المصارف ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2016
- [2] أيوب ، بوساق وعريوه زين العابدين ، دور التدقيق الخارجي في تحسين حوكمة الشركات ، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والجارية و علوم التسيير ، جامعة بوضياف ، الجزائر 2021
- [3] بدالرين ، سايب وبوعافية علاء الدين ، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والجارية و علوم التسيير، جامعة بوضياف ، الجزائر 2021،
- [4] [إبراهيم ، سولاف ، دور التدقيق الداخلي في تكريس حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية ، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر 2021
- [5] [بيسي ، وليد ، جودة المراجعة في ظل اليات حوكمة الشركات ، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والجارية و علوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضير ، الجزائر 2021
- [6] [الثابت ، احمد سمير ، ابعاد المعرفة التسويقية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد 51 الجزء 2 العراق ، 2021
- [7] [سفيان ، زعرور و عزة الازهر ، حوكمة الشركات ماطر لتطور و نمو الشركات العائلية ، رسالة الماجستير ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير، العدد 1 جزء 12 الجزائر 2020
- [8] [الشمري، صادق راشد ، إدارة العمليات المصرفية- مداخل وتطبيقات، ط 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2014.

- [8] عبد المجيد ، كموش، دور مؤشرات الحوكمة في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات ، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والجرارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر 2021
- [9] فتحية ، حمدون و بن عبدخالق الضاوية ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات ، رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والجرارية و علوم التسيير ، جامعة العقيد احمد دراية ، الجزائر ، 2021 ،
- [10] قدرى ابراهيم ، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، أطروحة الدكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد جامعة دمشق سوريا 2012
- [11] كلثوم ، لمريض ، وهقاري جميلة ، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية في الجزائر اتجاه محيطها الاجتماعي رسالة الماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العقيد احمد دراية ، الجزائر 2019
- [12] مطلاوي ، سهام ، دور حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية في شركات التأمين ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والجرارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر 2021
- [13] Omar ,B.B,L . N ,Z , the impact of adopting the social responsibility on marketing performance , journal of economic and administrative science Vol 26 No123 iraq 2020
- [14] Carool , A , three dimensional conceptual models of corporate performance , academy of management review Vol 144 , 1991

القوانين والتعليمات:

- [1] دليل حوكمة المؤسسة للمصارف ، البنك المركزي 2018
- [2] مبادئ حوكمة الشركات OECD 2004 النشرة العربية
- [3] تعليمات البنك المركزي
- [4] قانون الشركات العراقية رقم 21 لسنة 2004
- [5] قانون المصارف العراقية رقم 94 لسنة 2004
- [6] التقارير السنوية للمصارف المنشورة في موقع هيئة الأوراق المالية العراقية
- [7] تقرير البنك المركزي السنوي
- [8] مبادئ بازل 4 للحوكمة 2017